الجامعة الوطنية للتعليم، ج وت FNE
Tamsmount n tanamort n tousna
المكتب الإقليمي
خريبكة

التوجـــه الديمقراطـــي
داخل الاتحاد المغربي للشغل

نقابي وراسي مرفوع ما مشري ما مبيوع

نيابة التعليم بخريبكة متخصصة في : صناعة الأشباح والتكليفات المشبوهة وحماية احتلال المساكن الإدارية والوظيفية والتواطؤ مع المفسدين والتضييق على العمل النقابي الجاد والمسؤول

اجتمع المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم بخريبكة (التوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل) مساء يوم الثلاثاء 08 أبريل 2014 بمدينة وادي زم، لتدارس حصيلة متابعة نتائج اللقاء الذي جمع بينه والنائب الإقليمي للوزارة بخريبكة يوم 25 دجنبر 2013، ومناقشة مختلف القضايا والمشاكل التي تشغل بال نساء ورجاء التعليم بإقليم خريبكة، وقد تم التوصل خلال هذا الاجتماع إلى ما يلي:

1 - مطالبته بمحاسبة كل من تورط في الانتقال المشبوه والمفضوح والذي تم على شكل" التحاق بالزوج" في الحركة المحلية بنيابة خريبكة لأستاذة من م/م الشكران بجماعة الشكران إلى مدرسة الشهيد الهاشمي بن العربي بمدينة أبي الجعد، في حين أن زوجها يعمل بم/م الدشر بجماعة الرواشد، وتشديده على ضرورة وفاء مدير الأكاديمية بما وعد به مكتبنا الجهوي بخصوص هذه الحالة وغيرها.

2 - احتجاجه الشديد على عدم تحمل النيابة لمسؤوليتها وعدم تحليها بالجدية اللازمة في التعاطي مع ملفات السكن المحتل، مما جعل إقليم خريبكة هو الوحيد داخل جهة الشاوية ورديغة الذي يعرف دوام احتلال المساكن منذ عقدين، ويعرف فضائح من قبيل أن من يكلف بإعداد هذه الملفات يحتل هو نفسه مسكنين... وتضمين الملفات القانونية لمقاضاة المحتلين وثائق منسوخة وليست أصلية مما جعل القضاء يحكم بعدم قبول الدعوى، وكذا صمت النيابة على مهزلة تحويل مطعم إلى سكن إداري دون علمها.

3 - إدانته التامة لممارسات وتصرفات رئيس مصلحة الموارد البشرية التمييزية والمخالفة للقانون جملة وتفصيلا، وخصوصا التكليفات المشبوهة المبنية على الزبونية والمحسوبية بل ومحاباة إحدى النقابات المقربة منه، وآخرها مكافأة أستاذ التعليم الابتدائي المعفي من مهام الإدارة مؤخرا بتمكينه من الراحة بإعدادية القدس بدل تعيينه بمدرسة ابتدائية بها الخصاص طبقا للقانون؛ وكذا معاداته للجامعة الوطنية للتعليم وحث العديد من الأساتذة على الابتعاد عنها إن هم أرادوا نيل رضاه وحل مشاكلهم، وسوء معاملة البعض منهم وبطعم الحكرة.

4 - شجبه دأب النيابة منذ سنوات على خلق موظفين أشباح دائمين بالتحايل على القانون وتقديم حجج واهية لعدم اشتغالهم، بلغ حد تكليف أستاذة بإحدى المدارس الابتدائية شكليا فلا هي التحقت ولا النيابة قامت بتفعيل الانقطاع عن العمل الذي حرره في حقها مدير المدرسة المستقبلة !؟

5 - إدانته للممارسات اللاأخلاقية واللاقانونية التي أقدمت عليها إدارة إعدادية القاضي عياض، والتي بلغت حد ترك موظفة بتلك المؤسسة لعملها والقيام طيلة أيام الدراسة بحراسة دراجات تلاميذ القاضي عياض وثانوية يوسف بن تاشفين ودراجات البنائين والحرفيين مستغلة ملكا عموميا دون ترخيص بالقرب من باب المؤسسة مع استخلاص عمولة من أصحاب الدراجات وتحويلها إلى إدارة المؤسسة ضدا على القانون، ناهيك عن اعتماد الإدارة لأستاذة كاتبة خاصة للمدير وإنعامها على أخرى بامتياز " الأجر مقابل عدم العمل"... واستنكاره الشديد لتواطئ لجنة التحقيق الجهوية مع إدارة هذه الإعدادية وتهديدها للأساتذة المشتكين من ممارساتها لإجبارهم على قبول ما أسمته " صلحا"، ... ومطالبته مدير الأكاديمية بمحاسبة المتورطين في تلك الممارسات الخطيرة بدل التستر عليهم.

6 - مطالبته بإيقاف الملفات المفبركة ضد مناضلي الجامعة ببولنوار والتي تدخل في باب التضييق على العمل النقابي الجاد والمسؤول لجامعتنا وتمس في الجوهر بالحريات النقابية المكفولة قانونا، وكذا الكف عن نزع بيانات الجامعة والاتحاد المغربي للشغل من السبورة النقابية بالنيابة.

7 - احتجاجه على مكافأة شركات الوساطة المتعاقدة مع النيابة بتكليف سائق بنقل أجور العاملين التابعين لتلك الشركات على متن إحدى سيارات النيابة لصرفها لهم في أماكن عملهم بدل أن تصرفها لهم الشركات المعنية، في حين كان من الأولى والأجدر بها أن تجبرها على احترام دفتر التحملات وتمكين العمال من كافة حقوقهم.

وفي الأخير نهيب بنساء ورجال التعليم بالجهة إلى الالتفاف حول نقابتهم الوحدوية والمناضلة، الديمقراطية، التقدمية والمستقلة، الجامعة الوطنية للتعليم ج و ت، وإلى التعبئة الدائمة استعدادا للخوض في الصيغ النضالية الملائمة لمواجهة هذه الأوضاع الفاسدة، وإلى المشاركة المكثفة في المسيرة العمالية لفاتح ماي عيد العمال المجيد.

عن المكتب الإقليمي / 22 أبريل 2014